مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٦٨١

الثلاثاء ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ٠٠/١١

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد بارباليتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باودونغ
	فرنسا	السيد براينس
	غابون	السيد مونغارا – موسوتسي
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورينتس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2011/759)

افتُتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2011/759)

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/759، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

وأرحب بحضور معالي الأمين العام بان كي - مون، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أحضر هذه الجلسة عن الصومال، وأن تتاح لي هذه الفرصة لأتشاطر مع مجلس الأمن منظوراتي بشأن الحالة، بناء على آخر التطورات، وعلى زيارتي يوم الجمعة الماضي إلى الصومال.

لقد سافرت إلى المنطقة من ديربان. وبما أن المجلس قد ناقش تغير المناخ في شهر تموز/يوليه (انظر S/PV.6587)، اسمحوا لي أن أقول بشكل سريع جدا إن القادة في ديربان قد أظهروا مرة أخرى أن المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تغير المناخ يمكن أن تؤتي أُكلها. وقد اتفقنا على هدف واضح وجدول زمني بغية التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا؛ وإعادة الالتزام ببروتوكول كيوتو، وبإحراز تقدم كبير في مجال التكنولوجيا والتمويل، بما في ذلك صندوق المناخ الأخضر. ويتعين علينا الآن أن ننفذ تلك القرارات ونبقي على روح تعاون وتقدم ديربان حية.

شكّل الصومال أولوية منذ أن توليت منصبي. وقبل سنوات قليلة، كانت الناس تميل إلى التفكير بأن الصومال ما هي إلا مكان للمجاعة أو سفك الدماء. وفي كثير من الأحيان، عندما كنت أتحدث عن الصومال، كان الناس يرغبون في تغيير الموضوع. وأردت تغيير الطريقة التي ننظر بها إلى الصومال. ونحن نعيش أخيرا لحظة فرص جديدة وعلينا اغتنامها. لذلك سافر رئيس الجمعية العامة بمعيتي إلى مقديشو في ٩ كانون الأول/ديسمبر. وكانت تلك أول زيارة يقوم بها أمين عام للأمم المتحدة منذ ما يربو على ١٨ سنة، وشكلت بالطبع المرة الأولى في تاريخ المنظمة التي يسافر فيها رئيس الجمعية العامة والأمين العام معا إلى الصومال. إن مجرد إمكانية قيامي بتلك الزيارة، يشكل علامة على تحسن الحالة الأمنية والاستثمار الذي قامت به الأمم المتحدة دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إن جميع أحياء المدينة تقع الآن تحت سيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد هنأت جنود الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي الشجعان، وعبرت عن التعازي لأسر الجنود الذين قتلوا ولحكومات الصومال وبوروندي وأوغندا.

وأوضح قائد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، اللواء فريد موغاشي من أوغندا، الظروف الصعبة التي يواجهونها، والحاجة إلى عتاد عسكري كاف لخوض حرب إرهابية غير متناظرة. في البيئة الحضرية، ينبغي علينا تأمين المكاسب وتوسيعها إلى خارج مقديشو. ويتطلب ذلك من البعثة نشر قوتها الكاملة التي قوامها ٠٠٠ ١٢ جندي. كما يتطلب عناصر تمكين القوة اللازمة، بما في ذلك العتاد الجوي مثل طائرات الهليكوبتر والقدرات الهندسية العسكرية.

أثناء زيارتي، أعلنت أن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال سينتقل إلى مقديشو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وسوف يبدأ ذلك بانتقال ممثلي الخاص، السيد ماهيغا وفريقه الأساسي ويتوسع تدريجيا عند توفر المزيد من الموارد. وطلبت أيضا من فريق الأمم المتحدة القطري العمل بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لدعم جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية في مجال الحوكمة والإنعاش والتنمية وبناء القدرات. وحتى يمكن تحقيق كل ذلك، علينا أن نعجل من الترتيبات لحماية الأفراد المدنيين التابعين للأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأجدد ندائي لدعم خطة الأمم المتحدة لتحقيق الانتعاش والاستقرار.

في مقديشو، رحب بنا الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد، ورئيس الوزراء عبد الولي محمد علي، ورئيس البرلمان شريف حسن شيخ عدن، وغيرهم من القادة. وقد شكروا الأمم المتحدة وحثوها على مواصلة تقديم المساعدة.

وقد استجابت قيادة الصومال لدعوة مجلس الأمن للعمل معاً. مع ذلك، وعلى الرغم من بعض التقدم، فقد أُهدِرت مواعيد نهائية هامة. وطلبت من القيادة تكثيف الجهود لتنفيذ خريطة الطريق. وأوضحت أن العملية الانتقالية يجب أن تنتهي في آب/أغسطس ٢٠١٢. وقد حثثتهم بشكل خاص على التعجيل بالإصلاحات الدستورية والبرلمانية التي لا تتطلب موارد مالية، بل عزيمة سياسية.

وكررت بيان المجلس بأن استمرار المساعدة الدولية يتوقف على استمرار الإصلاح. وشجعتهم على بناء الثقة بضمان المساءلة والشفافية. ورحبت ترحيباً حاراً بالمشاركة الفعالة من جانب المجتمع المدني والصوماليين المغتربين. وأكد لي الرئيس شريف التزام حكومته بتنفيذ خريطة الطريق على نحو شامل للجميع. وأشار إلى الاجتماع الوشيك بشأن عملية وضع الدستور كخطوة هامة على هذا الطريق.

وخارج مقديشو، يتراجع المتمردون الإسلاميون في الصومال تحت الضغط المتزايد من جانب قوات الحكومة والميليشيات الحليفة، بدعم من القوات الكينية والإثيوبية. وهذه فرصة فريدة للمساعدة في تحقيق الاستقرار في البلد برمته.

والأمم المتحدة تساعد الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على إعداد تخطيط عسكري مترابط في البلد. وعلينا أن نضمن توافق الاستراتيجية العسكرية مع الأهداف السياسية. وبينما يجري تحرير المزيد من الأراضي، يتعين على الحكومة الاتحادية الانتقالية تعزيز تواصلها مع السكان المحليين وإنشاء كيانات إقليمية جديدة تماشياً مع الدستور الاتحادي الانتقالي.

وعلى الصعيد العسكري، يجب ألا نستبعد إمكانية إدماج قوات جديدة وتوسيع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونحن نجري تقييما مشتركاً في الميدان وسنعود باقتراح إلى المجلس. وفي نفس الوقت، فإنني أكرر نداء الاتحاد الأفريقي والمساهمين بقوات في تلك البعثة، وأطلب إلى المجلس إعادة النظر في الترتيبات المالية واللوجستية لدعم عمليات البعثة في المرحلة القادمة.

وعلينا أيضاً أن نضاعف جهودنا لحماية المدنيين وضمان سلامة الطرق المستخدمة في نقل إمدادات الغوث. وقد حثثت حكومة كينيا وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية على احترام حقوق المدنيين واللاجئين والصوماليين الساعين للحصول على اللجوء.

وقبيل زيارتي، سافرت إلى كينيا واجتمعت مع الرئيس مواي كيباكي في نيروبي. وأعربت له عن امتناني لقيادته وطلبت إليه استمرار سخائه ودعمه لمساعدة الفارين من الصومال. كما زرت مجمع مخيمات داداب في كينيا، ويستضيف حالياً قرابة نصف مليون لاجئ صومالي، من

بينهم أكثر من ١٩٠ ٠٠٠ شخص فروا من المجاعة وانعدام الأمن في السنة الماضية. والتقيت بأسرة فقدت طفلين أثناء رحلتها الصعبة. وقد تأثرت وحزنت كثيراً لمعاناتهم. وأكدت لكل الأطراف على التزامنا القوي بإنهاء المرحلة الانتقالية حتى يمكن للاجئين أن يعودوا إلى ديارهم ويعيدوا بناء حياتهم.

لقد أنقذت الإسهامات السخية من المانحين وجهود الغوث المنسقة حياة مئات الآلاف. وأمكن انتشال بعض أجزاء من جنوب الصومال من المجاعة. ولكن، ما زال الملايين يعيشون في أزمة. وإضافة لمعاناتهم، فقد احتل "الشباب" في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر مواقع ١٦ منظمة تعمل في المناطق الخاضعة لسيطرتهم في جنوب ووسط الصومال. وإنني أدين تلك التصرفات وأدعو كل الأطراف مرة أخرى إلى السماح بالوصول الإنساني بدون عوائق والامتناع عن أي أعمال تهدد سلامة الصوماليين ومن يقدم لهم المساعدة.

وترد التطورات الأخيرة وعملنا في الصومال تفصيلاً في التقرير المعروض على المجلس (S/2011/759). وأكرر شكري لممثلي الخاص، السيد ماهيغا، ولكل زملائنا وشركائنا الذين يعملون في هذه الظروف الصعبة والخطيرة. وأتطلع إلى حضور الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الصومال الذي يعتزم السيد كاميرون، رئيس وزراء المملكة المتحدة، عقده في لندن في أوائل العام القادم.

هذه لحظة حاسمة للمجتمع الدولي، وعلينا أن نغتنم هذه اللحظة من أجل شعب الصومال واستقرار المنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

لا توجد أي أسماء أخرى في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.